

ضد استغلال النضالات النسوية

علمنا نحن، نسويات مغربيات يوم الأربعاء 29 يوليو 2020 من خلال بلاغ لوكيل الملك أن الصحفي والمناضل عمر الراضي متابع ومحتجز بسبب أربع تهم وهي: هتك عرض بالعنف والاعتصاب والمس بسلامة الدولة الخارجية والمس بسلامة الدولة الداخلية.

تأتي هذه الاتهامات بعد عدة أشهر من التضيق البوليسي والإعلامي والقضائي:

1. اتهام بإهانة القضاء:

ألقي القبض على عمر الراضي يوم 25 دجنبر 2019 بناء على تغريدة نشرت ثمانية أشهر قبل ذلك على موقع تويتر، والتي استنكرت الأحكام التي صدرت ضد مناضلي الحراك في الريف. وتلا ذلك حبسه لمدة ستة أيام ثم إدانته في مارس 2020 لأربعة أشهر سجن مع وقف التنفيذ لإهانة القضاء، وهو الحكم الذي استأنفه.

2. حملات تشهير:

في يونيو 2020، تعرض لحملات تشهير من طرف وسيلة إعلامية ما عقب نشر تقرير يكشف التنصت على هاتفه النقال، نشرته منظمة العفو الدولي.

3. اتهام بالمس بسلامة الدولة:

منذ 25 يونيو الماضي، مثل الراضي 10 مرات أمام الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بمعدل يصل إلى استدعائين كل أسبوع لـ "تحقيق مبدئي عن تورطه المزعوم في" تلقيه تمويلات أجنبية متعلقة بجهات استخباراتية". استدعاءات كان يقضي فيها بشكل منتظم من 7 إلى 10 ساعات لكي يتم مسألته لمدة نصف ساعة في المتوسط فقط.

لم يتوقف عمر الراضي عن الإصرار على براءته طوال التحقيق. وفي هذا الإطار، رد في بيان نُشر يوم 4 يوليو قائلاً: "إجابتي واضحة ولا لبس فيها: لم أكن أبدا في خدمة أية قوة أجنبية، ولن أكون ما دمت على قيد الحياة".

4. اتهام بالسكر العلني والعنف:

أضيف إلى اتهامه بالمس بسلامة الدولة تهمة السكر العلني والعنف يوم 6 يوليو بعد قضائه ليلة في الحجز والتي جاءت بعد مشادة مع مصور قناة إعلامية لم تتوقف عن التشهير به ومضايقته. سيتم البت في هذه القضية خلال شهر شتنبر.

5. اتهام بالاعتصاب وهتك عرض:

أخيرا، استدعي عمر الراضي يوم 27 يوليو من طرف الدرك الملكي في إطار شكوى اغتصاب. وتم احتجازه يوم 29 يوليو لهذا السبب.

ضد استغلال النضالات النسوية

ولأن محاربة الاغتصاب والعنف الجنسي يكمن في صميم نضالنا النسوي، يستوقفنا توقيت ظهور هذه القضية الأخيرة. نناضل لكي تُسمع كلمة النساء ولكي تُطبق أشد العقوبات على مرتكبي الجرائم الجنسية.

ولكننا نندد بشدة كل استغلال للعنف ضد النساء لأغراض سياسية وأمنية. فصح الاغتصاب والعنف الجنسي واستغلال أجساد النساء يمر أيضًا عبر رفض استخدامهم واستغلالهم في قضايا سياسية. اتهامات الاغتصاب ليست بصفارات النهاية.

التزام الصمت يعني المخاطرة بعدم سماع كلمة النساء وألا يتم تصديقهن بعد الآن.

التزام الصمت ورفض وضع هذه الاتهامات في سياقاتها السياسية يعني التغاضي عن أجسادنا ونضالنا.

لن نقبل أن تسلب منا نضالاتنا ولا أن تخلو معاركنا النسوية من المعارك الأوسع التي تنتمي لها: معركتنا ضد الهيمنة والظلم وعدم المساواة.